

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

One Day Seminar

حلقة نقاش

The Palestinian Issue القضية الفلسطينية

Strategic Evaluation 2012 - Strategic Assessment 2013

تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013

مداخلة

هل يمكن إعادة بناء المنظمات الشعبية
والاتحادات النقابية في سياق الانقسام
الوطني الفلسطيني 2012-2013؟

أ.صقر أبو فخر



Crowne Plaza - Beirut - Lebanon
February 6th, 2013

فندق كراون بلازا - بيروت - لبنان
6 شباط/ فبراير 2013

هل يمكن إعادة بناء المنظمات الشعبية والاتحادات النقابية في سياق الانقسام الوطني الفلسطيني 2012-2013؟

صقر أبو فخر*

الفلسطينيون حالة خاصة في التاريخ الإنساني، فجميع الشعوب تعيش في مكان محدد إلا الفلسطينيين، فالمكان يعيش فيهم أينما ذهبوا أو ارتحلوا! والوعي الفلسطيني كان دائماً وعياً كارثياً يدور على وقائع النكبة، وقصص المجازر، وحكايات الطرد، والنفي والتهجير. والذاكرة الفلسطينية الموشومة بالنار ما برحت، حتى اليوم، متسرلة بالحنين إلى الأماكن الأولى، وبالنبذ في الأماكن الجديدة (المخيمات).

والوعي الفلسطيني بعد النكبة كان وعياً مشطوراً، وناقصاً، لأنه تشكل بلا أرض؛ بل على أرض "غريبة" كانت تنبذه أحياناً، وتعزله دائماً في معازل مهينة تدعى "مخيمات"، وتتهمه أحياناً أخرى بأنه فرّ من موطنه أو باع أرضه. وهذا الفلسطيني الذي لجأ إلى أبناء عمومته في البلدان العربية المجاورة جرى الترحيب به بقوة في بداية الأمر، ثم لم يلبث أن بات غريباً ومرفوضاً، كما تُرفض المغتصبة في المجتمعات الذكورية المتخلفة، على الرغم من الظلم الذي لحق بها وحق بجسدها.

كان الشعور بالظلم لدى الفلسطيني اللاجئ يغذي إرادة تحدي الظلم. ومن هذه البدايات ظهر التحول الجديد في وعي الهوية الوطنية، وتمثل في انبثاق بعض المنظمات الشعبية والاتحادات النقابية، والتي كانت علامات أولى ومهمة جداً على طريق تشكيل هذه الهوية. إن التحول في وعي الهوية بعد النكبة ألزم النخب الوطنية الفلسطينية التفتيش عن تعبير عملي عن هذه الهوية الجديدة. وفي هذا السياق بالتحديد ظهرت "رابطة الطلبة الفلسطينيين" في القاهرة في سنة 1951، وحركة القوميين العرب في سنة 1956، ثم حركة فتح في سنة 1959، وكانت خواتيم هذا المسار قيام منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1964.

وفي هذا الشوط التاريخي صارت منظمة التحرير الفلسطينية وطن الفلسطينيين في المنفى. والمنظمة بهذا المعنى ليست مجرد ائتلاف جبهوي، يضم في إطاره منظمات متعددة الغايات والأفكار على غرار حركات التحرر الوطني في الدول المستعمرة، أو الجبهات المتحدة كالحركة الوطنية اللبنانية مثلاً، بل هي ترتيب تعاقدي ذو محتوى دستوري، قام في مقام الوطن الرمزي

* صقر أبو فخر: باحث ومحرر في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والمشراف على ملحق فلسطين في جريدة السفير.

للفلسطينيين، أو حلّ في محلّ الدولة الغائبة، لذلك انضمت الفصائل الفدائية إلى منظمة التحرير الفلسطينية طوعاً، وانضمت معها الاتحادات الشعبية، والنقابات التي كانت موجودة قبل تأسيس المنظمة، فضلاً عن النخب الفلسطينية الفاعلة آنذاك. وبهذا المعنى، فإنّ المساس بمكانة المنظمة كان ولا يزال يعادل التجديف على قضية فلسطين.

منظمات شعبية لا نقابات:

استند صعود الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة إلى دولة عربية كبرى حاضنة لهذه الحركة هي مصر جمال عبد الناصر. واستند هذا الصعود أيضاً إلى وجود نخب فلسطينية، تمكنت من تأسيس منظمات شعبية كفاحية على أنقاض المؤسسات القديمة، كالهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، والأحزاب التي اندثرت مع النكبة.

ولولا جمال عبد الناصر لما ظهرت، على الأرجح، منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1964، وربما تأخر ظهورها كثيراً بعد ذلك. وكانت مصر ترى في القضية الفلسطينية ميداناً مهماً لاكتساب القوة في مواجهة "إسرائيل" وبقايا الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا).

وفي هذا الميدان عثرت المنظمات الشعبية على ظهير جدي لها ولطلعاتها. ومع قيام منظمة التحرير الفلسطينية سارعت هذه المنظمات الشعبية إلى اعتبار نفسها قاعدة من قواعد المنظمة، وأعلنت التزامها "الميثاق القومي الفلسطيني"، الذي تحول في سنة 1968 إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني"، وكان في طليعة هذه القواعد الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي أُسس في سنة 1959، والاتحاد العام لعمال فلسطين الذي أُسس في سنة 1963، و"الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني"، مع أنه ظهر في سنة 1952 في سياق مختلف، وعُدّ في منزلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حتى إعلان تأسيس اتحاد المرأة.

وعلى هذا المنوال سلكت لاحقاً جميع الاتحادات والنقابات هذا المسلك، حتى التي ظهرت لاحقاً مثل الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. وهذه الاتحادات، ولا سيّما اتحادات الطلاب والعمال والمرأة والكتاب، هي التي أدخلت اسم منظمة التحرير الفلسطينية إلى أوروبا في ستينيات القرن المنصرم، وهي التي أدخلت قضية فلسطين إلى الوعي الأممي من خلال اليسار الأوروبي وصحافته ومنظماته الطلابية والشبابية والنسوية والعمالية.

كان الاتحاد العام لعمال فلسطين مثلاً منظمة ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، لا منظمة نقابية خالصة حيث لم تتبلور في بلدان الشتات طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى السوسيو-تاريخي للكلمة، بل كانت هناك أيدٍ عاملة فلسطينية أو قوة عمل فلسطينية، مع أن لبنان عرف بعض النضالات النقابية الفلسطينية، ولا سيّما في القطاع الزراعي، لتحسين الأجر وشروط العمل. لكن العمال الفلسطينيين في لبنان كانوا هامشيين جداً عشية تأسيس الاتحاد، فاحتلت المسألة السياسية والعلاقات الخارجية صدارة جدول أعمال الاتحاد دائماً، بينما انزوت المسألة النقابية في آخر الجدول. وعندما تحول الاتحاد إلى منظمة شعبية من مؤسسات منظمة التحرير انتهى دوره النقابي إلى حدّ كبير.

وحين أنهكت المنظمة في معمرات الحرب الأهلية اللبنانية، وغداة خروجها من لبنان في سنة 1982، انطوى الاتحاد ثم تبعثر. وللعلم، فقد جرى تأسيس اتحاد للفلاحين الفلسطينيين مع أنه لا فلاحين فلسطينيين في الشتات على الإطلاق! والدافع إلى ذلك كان حجز مكان لفلسطين في اتحاد الفلاحين العرب وليس أكثر.

فالغاية الأساس للمنظمات الشعبية الفلسطينية وللاتحادات المهنية والنقابية كانت السعي في الميدان العربي وفي الميدان الدولي أيضاً لدفع المنظمات الأوروبية وغيرها إلى اتخاذ مواقف سياسية داعمة للموقف الفلسطيني، فكان الاتحاد العام لطلاب فلسطين، على سبيل المثال، يناضل في سبيل طرد اتحاد طلاب "إسرائيل" من الهيئات الطلابية العالمية كاتحاد الطلاب العالمي (IUS) مثلاً. وهكذا كانت معظم الاتحادات الفلسطينية تسعى لإسماع صوت القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ولم تكن تشدد على المسائل النقابية، أو على قضايا الحيز الخاص إلا بمقادير خجولة.

فلم نشهد مواقف لافتة لاتحاد المرأة من قضية المرأة، بل جرى التركيز على أحوال المرأة تحت الاحتلال، ولم يناضل اتحاد الأطباء أو اتحاد المحامين أو اتحاد المهندسين في سبيل انتزاع حقوق متساوية للأطباء الفلسطينيين في لبنان مثلاً، بل كان لسان حال الجميع يردد الكلام ذاته عن أحوال الصحة تحت الاحتلال، وانتهاك حقوق الأفراد في المناطق المحتلة، وتخريب المكان الفلسطيني بأيدي الاحتلال... إلخ.

واقع الحال:

سأستعين بالتجربة الفلسطينية في لبنان لأقول إن الفلسطينيين، على الرغم من جروح النكبة، ومرارة الاقتلاع، وضياح الوطن، وفقدان الأساس الاجتماعي لوحدة الشعب والأرض تمكنوا، من خلال فترة قصيرة بعد النكبة، من تأسيس أول شركة لتوزيع المطبوعات في لبنان (شركة فرج الله)، وأسسوا أول فرقة للرقص الشعبي (وديعة حداد، ومروان جرار)، وأول شركة للتأمين (باسم فارس وبدر الفاهوم)، وامتلكوا ثلاثة مصارف هي بنك انترا، والبنك العربي، وبنك بيروت للتجارة، وعلاوة على شركة التأمين العربية واتحاد المقاولين (CCC) وشركة خطيب وعلمي، وأنشئوا مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومركز الأبحاث ومركز التخطيط.

وكان لهم تأثير قوي في العمل الإذاعي (كامل قسطندي، وغانم الدجاني، وناهدة فضلي الدجاني، وسميرة عزام)، وفي المسرح (صبري الشريف)، وفي العمل المعجمي (أحمد شفيق الخطيب، وقسطنطين تيودوري)، وفي الفن التشكيلي (بول غيراغوسيان، وجوليانا سيرافيم)، وفي الصحافة (غسان كنفاني، وشفيق الحوت، ونبيل خوري، وفاروق نصار، وفواز ناجيا، ونجيب عزام).

وكانوا مؤثرين جداً في الصحافة اللبنانية من خلال جريدة "اليوم" التي أصدرها الصحفي الفلسطيني الأصل عفيف الطيبي، ومن خلال ملحق "فلسطين" في جريدة "المحرر". أما اليوم فنكاد لا نلمس أيّ تأثير فلسطيني في الرأي العام اللبناني مباشرة، ووجود صحفيين وكتاب فلسطينيين في الإعلام اللبناني قليل جداً، وهم متناثرون هنا وهناك، بينما الصحف الفلسطينية التي تصدر في لبنان هي صحف تابعة لمنظمات، وذات محتوى محلي جداً، ولا يقرأها أحد إلا في النطاق الفلسطيني، واندثر مركز الأبحاث والتخطيط، وها هي مؤسسة الدراسات الفلسطينية تشيخ، ومركز الزيتونة لا زال طري العود، وهو يكافح لانتزاع مكانة له بين مراكز البحوث العربية.

وفوق ذلك لا توجد جريدة فلسطينية مهمة في الشتات كله باستثناء "القدس العربي"، ولا مجلة ذات حضور لافت ولا فضائية مهمة، ولا مستشفى له قيمة استشفائية.

لماذا انقلبت الأحوال إلى هذا المنقلب؟ لأن منظمة التحرير الفلسطينية ما عادت هي البيت الفلسطيني الجامع، والوطن الرمزي للفلسطينيين في شتاتهم. فالاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية باتت منقسمة على نفسها، وقليلة الفاعلية، وهي لا تمثل قطاعاتها، وتابعة للفصائل التي

شاخت منذ زمن طويل. لقد كانت الاتحادات، والمنظمات شديدة التفاعل في إطار منظمة التحرير في زمن صعود الحركة الوطنية الفلسطينية.

وأَيَّ جهد، هنا أو هناك، كان يصب في مجرى واحد هو منظمة التحرير. أما اليوم فالجهد متناثر ومتشعب، وهو ما برح ينتاير هباء لأنه يسيح في الأرض الرملية، ولا يتدفق إلى مجراه الطبيعي. والمؤسسات الجديدة التي نشأت خلال العشرين سنة الماضية، وكانت تعبر، حقاً، عن حاجة ضرورية لمثل هذه المؤسسات، ما فتئت متنافسة واتجاهاتها السياسية متنافرة.

لنتخذ حركة العودة مثلاً لذلك، فهذه الحركة، على أهميتها القصوى، وما قدمته في ميدان العمل المباشر وإشاعة ثقافة العودة، لا زالت غير قادرة على التأثير في القرار السياسي الفلسطيني جراء تشرذمها وتنافر مكوناتها.

وقد فشلت محاولات شتى لتوحيد الجهد المتراكم، أو تنسيق فاعليتها المتناثرة في دول العالم المختلفة، ولم تفلح المؤتمرات المتعددة التي عقدت في هذا السياق. فالإسلاميون لا يستطيعون العمل مع العلمانيين، ويفضلون العمل وحدهم أو بالمشاركة مع ممن هم أقرب إليهم سياسياً وأيديولوجياً. والتيار الوطني الديموقراطي يرتاب بالإسلاميين ويمؤسساتهم الجديدة... وهكذا.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك تجربة "اتحاد كتّاب وصحفيي فلسطين في لبنان" في أواخر تسعينيات القرن الماضي الذي حاولنا أن يكون إطاراً مؤقتاً للكتّاب، والصحفيين الفلسطينيين في لبنان إلى حين إعادة الوحدة إلى الاتحاد العام. لكن هذه التجربة ولدت، منذ البداية عرجاء. فلو جرى تأسيس هذا الاتحاد على أساس نقابي لكان من حقّ أي كاتب، أو صحفي أن ينضم إليه بغض النظر عن موقفه السياسي. غير أن الأمور جرت خلافاً لهذا النحو، فقد أُسس على أساس سياسي معارض لاتفاق أوسلو، فلم ينضم إليه إلا القليل، ثم ابتلعت بعض المنظمات.

وهكذا فشلت هذه التجربة، لأنها بنيت على أساس الانقسام لا الوحدة. أما في إطار الوحدة، فحتى الانقسامات يمكنها أن تعبر عن نفسها من دون الإخلال بالتماسك الوطني، ففي سنة 1974، على سبيل المثال، انشطرت الساحة الفلسطينية بقوة، وظهرت جبهة الرفض، ووقعت صدامات مسلحة في بعض الحالات، لكن المؤسسات الوحدوية في منظمة التحرير، بما فيها الاتحادات كلها، ظلت تعمل كما هي.

رؤية نقدية:

لن يكون مجدياً كثيراً بذل الجهد في إعادة تفعيل الاتّحادات النقابية والمنظمات الشعبية الفلسطينية، ما دام الإطار الوطني الشامل، أي منظمة التحرير الفلسطينية، غائباً، وما لم تُعدّ الوحدة إلى نطاقها التمثيلي والرمزي من المحال إعادة بناء هذا الإطار الوطني اليوم من غير الاتّفاق على برنامج سياسي واحد.

ومن دون بناء منظمة التحرير على أساس البرنامج السياسي الواحد هذا سيكون الحديث عن قدرة المنظمات الشعبية، والاتّحادات النقابية على التأثير في القرار السياسي الفلسطيني بلا جدوى. والحقيقة أن تأثير هذه المنظمات والاتّحادات في القرارات السياسية كان دائماً محدوداً، حتى في ذروة صعود الحركة الوطنية الفلسطينية، فهذه الأطر التمثيلية كانت شريكة في القرارات لا صانعة لها، حتى أنها كانت شريكة من الدرجة الرابعة.

فالقرار الفلسطيني كانت تتخذه القيادة المصغرة لحركة فتح ثم قادة الفصائل الأساسيون، علاوة على بعض أقطاب منظمة التحرير. أما بقية التشكيلات السياسية والشعبية والنقابية، فكان تأثيرها محدوداً، وفي نطاق ضيق.

حين تبين أن اتّفاق أوسلو همّش قضية اللاجئين، بدأت بعض المجموعات التي تعنى بحق العودة تظهر في الأوساط الفلسطينية بالتدريج. وكانت الغاية هي إيجاد تيار شعبي فلسطيني يستطيع أن يقف في وجه القيادة الفلسطينية في ما لو أهملت قضية اللاجئين، ويرغمها على سلوك المسلك السياسي الصحيح، أو أن يشدّ أزرها في المفاوضات، ما دامت تتخذ الموقف الوطني المطلوب.

ومن خلال خبرات متراكمة طوال نحو عشرين سنة، يمكن القول إن حركة العودة نجحت باقتدار في إعادة الاعتبار لحق العودة، وحفّزت اللاجئين في كل مكان على التعبير عن مصالحهم، وأطلقت في سياقها عشرات المجموعات التي اتّخذت من حق العودة معيماً لها على النضال. لكنها فشلت فشلاً ذريعاً في نقل هذه الحركة من حالة التشرذم إلى حالة الوحدة، وبالتالي، عجزت عن إيجاد تيار شعبي له قوة الاعتراض على السياسات العامة، الأمر الذي يعني أن إمكانية التأثير في القرار السياسي كانت محدودة إلى حدّ كبير.

أفكار أولية:

كانت مصر (وسورية أيضاً) حاضنة القضية الفلسطينية في المرحلة التأسيسية الأولى، وكانت فلسطين جزءاً من مفهوم الأمن القومي لكلّ من مصر وسورية معاً. أما اليوم فقد صارت القضية الفلسطينية عبئاً على بعض الدول العربية، ولا سيما الدول الريعية، وهذه الدول لا يعول عليها؛ فهي باتت جزءاً من منظومة الأمن القومي الأمريكي على النطاق العالمي. ومن المحال أن تحضن هذه الدول النضال الفلسطيني، وكلّ ما يمكنها أن تفعله هو التبرع بالمال.

فهي، بهذا المعنى، متبرعة وليست شريكة. وقد "تشقلب" العالم العربي أيما "شقلبة" في الثلاثين سنة الأخيرة بحيث التبست هوية النضال الفلسطيني، وتشققت منظمة التحرير الفلسطينية في سياق هذه المتغيرات التي تدرجت وقائعها بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 كالتالي:

اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، هزيمة أمريكا في فيتنام، توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، انتصار الثورة الإسلامية في إيران، احتلال الاتحاد السوفياتي أفغانستان، اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، خروج منظمة التحرير من لبنان في سنة 1982، سقوط الاتحاد السوفياتي في سنة 1989، اتفاق أوسلو في سنة 1993، احتلال العراق في سنة 2003، اندلاع الثورات العربية في سنة 2010 فصاعداً.

في هذا الميدان المضطرب والمتلاطم خضعت القضية الفلسطينية والهوية الفلسطينية للاضطراب العميم، وللهزائم في بعض المراحل، فالهوية الوطنية كانت دائماً هوية عربية نضالية، وهي اليوم باتت شبه ملتبسة، ومتسرلة بألوان شتى: وطنية، وإسلامية، وليبرالية، ومعادية للعروبة أحياناً.

ومن دون إعادة صوغ هذه الهوية، ومن دون إعادة بناء إطار وطني شامل (أي منظمة التحرير الفلسطينية) على أساس هذه الهوية، ومن غير الاتفاق على برنامج سياسي موحد فلن يكون في الإمكان التقدّم في الشأن السياسي، أو في العمل الشعبي والنقابي، سواء كان ذلك في فلسطين، أو في مخيمات اللجوء، أو في دول العالم المختلفة.

ولعلنا لا نبالغ كثيراً في القول إن هذه الغاية تحتاج أولاً إلى مفكرين ومتفقيين من ذوي الخبرة، علاوة على السياسيين بالطبع، وهؤلاء عليهم صوغ الأفكار، والبرامج الواقعية، والملائمة في هذا الحقل الشائك من النضال السياسي. وربما يمكننا أن نضع بعض العلامات على هذا الطريق مثل:

1. ما دام أنه من غير الممكن اليوم، في ظل الانقسامات الفلسطينية المتمادية، التوصل إلى توحيد المنظمات الشعبية، والاتحادات النقابية على أساس سياسي متين، فيمكن تأسيس كونفيدراليات للطلاب والعمال والمرأة، بحيث يحتفظ كل تكوين سياسي بخصوصيته وأفكاره وأيديولوجيته، لكنه ينشط في إطار كونفيدرالي مع بقية التكوينات والهيئات الأخرى. فالكونفيدراليات بين المنظمات المتماثلة ربما تحل مشكلة الاختلافات السياسية.
2. إنشاء مجلس موحد للإعلام الفلسطيني في الخارج من شأنه أن ينسق الجهود المتناثرة ولو في الحد الأدنى، بحيث يصبح أداة إعلامية فاعلة للدفاع عن قضية فلسطين، وفي الوقت نفسه أداة للاعتراض على القرارات السياسية والتأثير فيها.
3. إنشاء تجمعات أو مننديات لرجال الأعمال الفلسطينيين تعيد ربط هؤلاء بالقضية الفلسطينية سياسياً، باعتبارهم من أبناء القضية الوطنية لا مجرد متبرعين، ويكون لهؤلاء حيز ما للتأثير في القرار السياسي.
4. تأسيس كونفيدرالية لمجموعات حق العودة المتناثرة في بقاع الأرض المختلفة. قسارى القول، إن من دون وحدة المنظمات الشعبية والاتحادات النقابية في كونفيدراليات أو في نقابات متماسكة، من العبث الركون إلى قدرة الإطار الجامع، والموحد على توحيد الأداة السياسية. وحينذاك يمكن أن تتشكل هذه الوحدة القاعدية أداة فاعلة وجدية للتأثير الحقيقي في قرارات المستوى القيادي. وما دام المستوى القيادي نفسه مشرذماً ومتنافراً، فإن العلاقة الرأسية بين القيادات والأطر القاعدية تصبح كأنها غير موجودة، ومن المحال أن تصبح العلاقة بين هذين المستويين علاقة تفاعلية متبادلة في ظل هذه الحال.